



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

خطاب السيد الوزير
مؤتمر المائدة المستديرة الثامن والثلاثون

القيادة التحويلية " تدبير الموارد لتنزيل اجندة افريقيا لسنة 2063
وتحقيق اهداف التنمية المستدامة " .

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نختتم اليوم أشغال مؤتمر المائة المستديرة الثامن والثلاثون الذي خصص هذه السنة لموضوع ذي راهنية كبرى، وهو موضوع " تدير الموارد لتنزيل أجندة افريقيا لسنة 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ".

وبهذه المناسبة أود أن أتوجه بعميق الشكر والتقدير لكم جميعا على المشاركة الفاعلة، والمناقشات المستفيضة، والمشاورات البناءة التي طبعت الورشات التي نظمت على هامش هذا المؤتمر. فخبراتكم وكفاءتكم وجهودكم ومرونتكم في تقبل الرأي الآخر مهدت الطريق للخروج بتوصيات عملية من شأنها أن توحد الجهود في اتجاه تعزيز العمل الإفريقي المشترك بما يضمن تجاوز التحديات التي تواجه بلداننا لتحقيق التنمية المستدامة.

كما يطيب لي أن أثنى عاليا الدور الهام الذي لعبته كل من الجمعية الإفريقية للإدارة العامة والتدبير، ومنظمة المدن والحكومات المتحدة المحلية بإفريقيا، والمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء "الكافراد"، لإنجاح أعمال هذه التظاهرة، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلوها لتحقيق تواصل فعال وحوار بناء بين المشاركين. فاسمحوا لي أن أتقدم لهم، نيابة عن المؤتمر وباسمكم جميعا، بالشكر الجزيل على الكفاءة العالية، والأداء المتميز والخبرة التي أبانوا عنها خلال هذا المؤتمر.

فقد شكل هذا المؤتمر، دون شك، فرصة لاستعراض وتقريب وجهات النظر حول سبل إرساء دعائم تدبير فعال ومستدام للموارد الإفريقية بما يتماشى ورؤية أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وهنا أريد التأكيد على أهمية تعزيز التكامل الاستراتيجي بين البلدان الإفريقية بغية وضع لبنات قارة إفريقية متماسكة.

حضرات السيدات والسادة ،

إن الموارد الطبيعية والبشرية والثروات الزراعية والمعدنية والطاقية التي تزخر بها القارة الإفريقية تؤهل دولها لاحتلال مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي. إلا أن التحديات المتشابكة التي تواجهها، في ضوء التطورات الجيو-استراتيجية الحالية، وتضاعف الصعوبات والعراقيل التي تعترضها لتحقيق النمو الشامل والمستدام، تحول دون تحقيق إقلاعها الاقتصادي والاستجابة لحاجيات شعوبها وتطلعاتهم على الرغم من وفرة الموارد اللازمة.

من هذا المنطلق، أصبح رفع هذه التحديات مطلباً ملحا وتوجهاً أساسياً في برامج وخطط الحكومات والمنظمات والفاعلين على المستوى الإقليمي. إذ لا مناص من تنسيق إقليمي واسع تتضافر فيه كل الجهود من أجل تبني استراتيجيات مشتركة تستمض كافة الآليات المؤسسية والتشريعية والتنظيمية الضرورية، وتستنفر سائر الطاقات لتسريع إعادة الهيكلة الاقتصادية وتوحيد الجهود نحو الاستقرار والتنمية.

وانطلاقاً من انتمائه الإفريقي، ووفاء منه لمبادئ التضامن التي فعلت علاقاته مع الدول الإفريقية الشقيقة، جعل المغرب من تقوية علاقات التعاون المتبادل آلية استراتيجية لضمان تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة ومتنامية لفائدة القارة. وذلك بالارتكاز على ترسيخ أسس شراكة استثنائية قائمة على التضامن خدمة لمصالح إفريقيا.

فالتعاون جنوب-جنوب يأتي في صدارة جهود ومبادرات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث ما فتئ يبذل، منذ توليه مقاليد الحكم، خطوات جبارة من أجل تعزيز التنسيق والتكامل على المستوى الإفريقي. وتأتي الزيارات المتكررة لجلالة الملك واتفاقيات الشراكة التي وقعت أمام جلالته مع عدد من البلدان الإفريقية في سياق إعطاء دفعة جديدة للتعاون المشترك، لاسيما في مجال التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وكذا التعاون القطاعي الذي يستهدف عدة ميادين.

حضرات السيدات والسادة ،

لقد اعتمدت المملكة المغربية خيار التنمية المستدامة كمشروع مجتمعي وكنموذج تنموي بفضل الإرادة الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. كما تكرر هذا الالتزام كنهج استراتيجي من خلال سلسلة من الإصلاحات المتتالية بهدف بناء التنمية الاقتصادية على أسس صلبة، وتحسين الظروف الاجتماعية، واعتماد الإجراءات الوقائية والعلاجية في المجال البيئي.

ولما كانت التنمية المستدامة عملية مجتمعية تتطلب التكامل بين المتطلبات الثلاثة (النمو الاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، وحماية البيئة)، حرصت المملكة المغربية على تطوير نموذجها الخاص للتنمية بالارتكاز على مداخل التنمية الثلاث من خلال عدة إصلاحات في المجالات السياسية والمؤسسية والقانونية والاجتماعية

والاقتصادية والبيئية، وذلك في إطار خطط عمل تتضمن أهدافاً محددة وقابلة للتحقيق في جميع القطاعات.

ومن منطلق كون الإدارة العمومية جوهر التنمية وركيزتها، كما أكد على ذلك جلاله الملك محمد السادس في عدة مناسبات، كان للقطاع المعني بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية دور محوري في كسب رهان التنمية المستدامة في بلادنا. إذ يشكل إصلاح الإدارة خيارا استراتيجيا لا محيد عنه وعاملا مهما لنجاعة السياسات العمومية الهادفة إلى تحقيق رفاهية المواطن.

فالإدارة لم تعد مجرد أداة لتطبيق السياسات الحكومية، وتنفيذ القرارات السياسية، بل أصبحت الدعامة لكل تغيير اقتصادي واجتماعي. من هذا المنطلق، أصبح تحديثها وتطوير مواردها البشرية النواة الرئيسية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتجاوب مع انتظارات المواطن وتخطي الاكراهات والعوائق.

وفي هذا الإطار، تضطلع وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ببرنامج إصلاحي يضع المواطن في صلب اهتماماته ويهدف إلى تحقيق تحول إداري وخلق إدارة ناجعة ومؤهلة، غايتها تقديم خدمات عمومية متميزة للمرتفق وتوفير الوسائل والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية وضمان نجاعتها.

واعتبارا للدور المحوري الذي يلعبه الرأسمال البشري في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية، يعتمد برنامج الوزارة على تطوير منظومة تدبير الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة المستجدات والاضطلاح بمهنية أكثر بمهامها المرتبطة بتطوير التدبير العمومي، وبلورة السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، وذلك بما يضمن تطوير الإدارة المغربية والرفع من مستوى أدائها وفعاليتها.

فكل انطلاقة اقتصادية واجتماعية حقيقية تبقى رهينة بالتوفر على قيادة ادارية فعالة ونزيهة قادرة على استشرف المستقبل بآليات حكامه جيدة ومتجددة قادرة على استيعاب شروط ومتغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

حضرات السيدات والسادة،

لقد أضحت الحاجة ملحة لتعميق التفكير من أجل بناء قيادة تحويلية مؤهلة وقادرة على الأداء المتميز والإبداع والتطوير وقيادة التغيير وبناء القدرات الفردية والجماعية اللازمة. وذلك باعتبارها من أهم العوامل التي تساهم في بلوغ التقدم والازدهار. والدول الإفريقية مطالبة أكثر من أي وقت بالاستثمار في الموارد البشرية لتمكين من استغلال أمثل لمواردها المتاحة للالتحاق بركب الدول المتقدمة.

فلم تعد مسألة رفع مستوى كفاءات القيادات الادارية والموظفين على مختلف مستوياتهم مجرد تدابير منفصلة عن السياق العام للتنمية، بل أصبحت ركيزة أساسية وقاطرة لإعداد وتفعيل وتنزيل المشاريع التنموية.

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير بان الادارة المغربية بذلت جهودا لا يستهان بها لتطوير قدرات و مهارات الموارد البشرية العاملة بها. ففي إطار المقاربة الجديدة التي تبنيهاها، اعطينا لتكوين النخبة والقيادة الفعالة بعده الحقيقي لجعله استثمارا على المدى الطويل من خلال إصلاح منظومة تكوين موظفي الدولة وتعزيز التدريب والتكوين المستمر. حيث تم إحداث المدرسة الوطنية العليا للإدارة التي تضطلع بتكوين الأطر القيادية العليا ذات الكفاءات العالية والمؤهلات اللازمة لتدبير الموارد المتاحة بغية رفع التحديات المستقبلية.

وفي إطار تشجيع الاندماج والتكامل الاقليمي في قارتنا، حرصت الوزارة على تعزيز برامج التكوين والتدريب والارتقاء بالتعاون البيئي في مجال دعم قدرات الموارد

البشرية للدولة بالقارة الإفريقية. لاسيما من خلال دعم المركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للانماء (الكافراد). كما تعمل على توسيع مجالات التعاون مع البلدان الإفريقية، بغاية تبادل التجارب والخبرات في كل ما يتعلق بالقدرات المؤسسية والحكمة وتأهيل الاقتصاد ودعم مشاريع التنمية البشرية والتنمية المستدامة .

حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا مطالبة بتحقيق تحول هيكلي مستدام للحفاظ على المسار التنموي الذي انخرطت فيه خلال السنوات الأخيرة، وذلك بالانطلاق من الواقع الإفريقي وتركيزها على شراكات سياسية واقتصادية، وبالاعتماد على التعاون البيئي فيما بين الكيانات الإفريقية.

فاعتماد استراتيجية تنموية تكاملية على مستوى القارة سيمكن من إعطاء قيمة للقدرات والمؤهلات الذاتية، ومن تعزيز الكفاءات وتنمية القدرات البشرية المتاحة من أجل الاستغلال الكامل والحكيم للمقومات الإفريقية لتحقيق رؤية أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة.

ولا يفوتني أن أشيد بالدور المحوري الذي تلعبه المنظمات الساهرة على هذا المؤتمر في هذا الصدد. لاسيما من خلال تنظيم هذه اللقاءات الهادفة لاستشراف وبحث مختلف الآليات والوسائل التي ستمكننا من تطوير ودعم العنصر البشري، وكذا بناء قيادات تحويلية فاعلة وقادرة على تحقيق التنمية وضمان العيش الكريم للمواطن الإفريقي.

فعلى ضوء النقاشات التي طرحت خلال هذا المؤتمر، خلص المشاركون إلى ما يلي:

- دعوة المسؤولين الأفارقة إلى اعتماد أسس الحكامة الجيدة والنزاهة والشفافية والمساءلة والحكومة المنفتحة كمبادئ أساسية لضمان

الاستفادة من الثروات الطبيعية بشكل أمثل، يعود بالنفع على المواطن الإفريقي.

● دعوة مؤسسات التدريب والتكوين إلى إرساء برامج تعليمية تستجيب للحاجيات الراهنة للمجتمع الإفريقي قصد دعم جهود تطوير أسس القيادة التحويلية.

● الاستفادة من النموذج المغربي الذي فتح فرصا للطلبة الأفارقة للدراسة بالمؤسسات الجامعية المغربية برعاية الحكومة المغربية، مما يساهم في تجسيد التكامل الإقليمي في أعلى مستوياته،

● إحداث شبكة للنساء القياديات في الإدارة العمومية على صعيد القارة الإفريقية بهدف تبادل التجارب الناجحة وتوحيد الجهود من أجل تمكين المرأة وضمان تمثيلية منصفة في مراكز القرار،

● دعم التعاون جنوب-جنوب وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الإفريقية بهدف تطوير نموذج إفريقي تنموي مندمج.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أولت إفريقيا عناية خاصة للعنصر البشري، لاسيما العامل بالإدارة العمومية، حيث كانت السباقة لتخصيص يوم سنوي لموظفي الدولة، اعترافا بتضحياتهم. وهو ما جسده التوصية المتضمنة في "تصريح طنجة" لسنة 1994 الصادرة عن وزراء الوظيفة العمومية الأفارقة المجتمعين بالمركز الإفريقي للتدريب والبحث الإداري للإنماء (كافراد).

وقد تكلل تصريح طنجة بالتوصية التي اعتمدها هيئة الأمم المتحدة من خلال القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عدد 57/277 بتاريخ 20 دجنبر 2002، بجعل يوم 23 يونيو من كل سنة يوماً للوظيفة العمومية، والمرفق العام.

وتخليداً لهذه الذكرى، ستشرف المملكة المغربية باحتضان منتدى الأمم المتحدة للخدمة العمومية لسنة 2018، وكذا جائزة الأمم المتحدة للخدمة العمومية 2018. وبهذه المناسبة أتشرف بدعوة جميع الحضور الكريم للمشاركة في أشغال هذه التظاهرة التي ستنظمها المملكة المغربية بشراكة مع الأمم المتحدة خلال شهر يونيو من السنة المقبلة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أجدد الشكر والترحاب بكل المسؤولين والمهتمين بشؤون الإدارة والتدبير في المنطقة الإفريقية الذين شاركوا في إثراء أشغال هذا المؤتمر، معرباً لهم عن كامل التقدير لما أبانوا عنه من غيرة على المصالح الإفريقية المشتركة، ومن تعبئة قوية لتوحيد الجهود بغية كسب رهان التنمية المستدامة بإفريقيا.

والسلام عليكم.